

Distr.: General  
5 December 2019  
Arabic  
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون  
البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال

## التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تقرير اللجنة الثانية\*

المقرر: السيد دافيد موليت ليند (غواتيمالا)

### أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال (انظر A/74/381، الفقرة ٢). واتخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٢٢ و ٢٦ المعقودتين في ١٤ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة<sup>(١)</sup>.

### ثانيا - النظر في مشروع القرارين A/C.2/74/L.36 و A/C.2/74/L.36/Rev.1

٢ - في الجلسة ٢٢، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت المراقبة عن دولة فلسطين، باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومع مراعاة أيضا أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، مشروع قرار بعنوان "تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة

\* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ١٣ جزءاً، تحت الرموز التالية: A/74/381، و A/74/381/Add.1، و A/74/381/Add.2، و A/74/381/Add.3، و A/74/381/Add.4، و A/74/381/Add.5، و A/74/381/Add.6، و A/74/381/Add.7، و A/74/381/Add.8، و A/74/381/Add.9، و A/74/381/Add.10، و A/74/381/Add.11، و A/74/381/Add.12.

(١) انظر A/C.2/74/SR.22 و A/C.2/74/SR.26.



تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة“ (A/C.2/74/L.36).

٣ - وفي الجلسة ٢٦، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان ”تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة“ (A/C.2/74/L.36/Rev.1)، عرضه مقدمو مشروع القرار A/C.2/74/L.36.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/74/L.36/Rev.1 لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/74/L.36/Rev.1 بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٦ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٤٩ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٨). وكانت نتيجة التصويت كما يلي<sup>(٢)</sup>:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيل، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا الاستوائية، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) في وقت لاحق، أبلغ وفد تركيا الأمانة العامة بأنه كان يعتزم الامتناع عن التصويت.

*الممتنعون عن التصويت :*

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسواتيني، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تشيكيا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

٦ - وفي الجلسة ٢٦ أيضا، وبعد التصويت، أدلى ممثلو كل من فنلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، ونيوزيلندا (أيضا باسم آيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج)، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية ببيانات تعليلا للتصويت.

٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان المراقب عن دولة فلسطين باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

## ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

### تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(١)</sup>، و جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٢)</sup>، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٣)</sup>، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة<sup>(٤)</sup>، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)<sup>(٥)</sup>، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٦)</sup>، وكذلك إلى سائر القرارات ذات الصلة المتخذة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفرضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تسلّم بأهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والعمليات التي أفضيا إليها في إعداد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلّم كذلك بتفاوت التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف المتفق عليها دوليا وفي الوفاء بالالتزامات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

**وإذ تؤكد من جديد** ضرورة الاستمرار في تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات، عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإذ تقر بالصلات التي تربط بينها، بحيث يتسنى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وإذ تكرر تأكيد أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الإطار الشامل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة،

**وإذ ترحب** بانعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة (قمة أهداف التنمية المستدامة) في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وباعتماد الإعلان السياسي الصادر عنه<sup>(٧)</sup>، وإذ تحيط علماً بتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٩ باعتباره إسهاماً مهماً في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنعقد تحت رعاية الجمعية العامة،

**وإذ تسلّم** بأن التكنولوجيات الرقمية، وما تولّد عنها من تغيير غير مسبوق من حيث الحجم والانتشار والسرعة، يمكن تسخيرها لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

**وإذ تؤكد** ضرورة الاستفادة، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من الخبرات وقصص النجاح وأفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة من الاتفاقات السابقة بشأن التنمية المستدامة، والبناء عليها،

**وإذ تؤكد أيضاً** أهمية التغلب على النزعات الانعزالية والسعي إلى اتباع نهج مبتكرة ومنسّقة في تحقيق تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تحيط علماً، في هذا الصدد، بالإجراءات والمبادرات التي نفذتها كيانات الأمم المتحدة،

**وإذ تؤكد كذلك** ضرورة تحديد الفجوات والعراقيل وأوجه التضافر والتحديات القائمة في تنفيذ الالتزامات والصكوك في مجال التنمية المستدامة بطريقة متنسّقة ومتكاملة، بغية التماس وتحقيق الاتساق السياساتي إلى جانب تحديد الفرص الجديدة والتحديات الناشئة في مجال التعاون الدولي على الطريق نحو التنمية المستدامة،

**وإذ تعيد تأكيد** خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(٨)</sup>، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(٩)</sup>، والخطة الحضرية الجديدة<sup>(١٠)</sup>، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠<sup>(١١)</sup>، وكذلك الوثائق الختامية الرئيسية المتعلقة بالبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة<sup>(١٢)</sup>؛

(٧) القرار ٤/٧٤.

(٨) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٩) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م، ٢١-أ، المرفق.

(١٠) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(١١) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(١٢) A/74/204.

- ٢ - **تخطيط علما أيضا** بتقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة<sup>(١٣)</sup>؛
- ٣ - **تؤكد من جديد** الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(١٤)</sup>؛ وتؤكد من جديد أيضا، على نحو ما تنص عليه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(١٥)</sup>، جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(١٦)</sup>؛
- ٤ - **تسلم** بأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية شكّل معلما نشأت عنه صكوك والتزامات دولية رئيسية يسترشد بها في إحراز التقدم في سبيل سد الفجوات الإنمائية داخل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بينها، بما فيها اتفاقية التنوع البيولوجي<sup>(١٧)</sup>، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(١٨)</sup>، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا<sup>(١٩)</sup> (اتفاقيات ريو)، إلى جانب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- ٥ - **تبحث** على التنفيذ الكامل والفعال لأهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقيات ريو الثلاث، مع الاستفادة من المساهمات وأفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة في إطارها، وذلك من أجل دعم التنفيذ الكامل والفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- ٦ - **تسلم** بأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تستند إلى المسائل المدرجة في جدول أعمال القرن ٢١، وتشجع على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي لسد الفجوات التي تتعور تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛
- ٧ - **تقرر** في هذا الصدد بأن ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة يمكن أن تشكل وسائل فعالة وكفؤة من حيث التكلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من الآثار البيئية، والنهوض برفاه الإنسان، وتبحث على ضرورة الدفع قدما بتحقيق الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، من أجل المساهمة في تحقيق جميع الأهداف؛
- ٨ - **تسلم** بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد اعتمد، في جملة التزامات أخرى بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة<sup>(٢٠)</sup>، وأن الإطار وصندوقه الاستئماني المتعدد الشركاء هما من أدوات العمل بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتلاحظ إعلان استراتيجية "خطة واحدة لكونك واحد" للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢،

(١٣) A/74/72-E/2019/13.

(١٤) القرار ١/٧٠.

(١٥) United Nations, Treaty Series, vol. 1760, No. 30619.

(١٦) المرجع نفسه، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(١٧) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(١٨) A/CONF.216/5، المرفق.

وتكرر في هذا الصدد تأكيد ضرورة أن تواصل مثل هذه المبادرات تبادل أفضل الممارسات وتوفير أشكال أخرى من المساعدة التقنية، في مسار الانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك عن طريق توفير الأدوات والحلول لتصميم السياسات وتنفيذها؛

٩ - **تسَلَّم أيضاً** بأهمية الجهود الجديدة والجارية من أجل وضع سياسات وأطر وشراكات وصكوك تكفل تحسين الكفاءة في استخدام الموارد، وتقلل الهدر، وتعمم مراعاة ممارسات الاستدامة عبر جميع قطاعات الاقتصاد وتمكن المستهلكين من القيام باختيارات مستدامة؛

١٠ - **تسَلَّم كذلك** بأهمية دور القطاع الخاص في الاستفادة من الممارسات المستدامة، بما في ذلك بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي قد تواجه تحديات أكبر في تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد؛

١١ - **تقرر** بالصلة القائمة بين النفايات البلاستيكية وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتشجع على بذل مزيد من الجهود على جميع المستويات من أجل تقليص النفايات البلاستيكية وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها، واتباع نهج مبتكرة لمعالجة مختلف أنواع النفايات البلاستيكية، بما في ذلك النفايات البلاستيكية البحرية؛

١٢ - **تحث** المجتمع الدولي على مواصلة دعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية من أجل أن تنتقل في استهلاكها وإنتاجها إلى أنماط أكثر استدامة؛

١٣ - **تشجع** على مواصلة تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات وتعزيز وسائل التنفيذ من جميع المصادر وعلى جميع المستويات، بما في ذلك تنشيط وتعزيز الشراكة العالمية، وكذلك من خلال دعم اتباع النهج الابتكارية تجاه علم الاستدامة والتركيز على الشراكات المتعددة التخصصات؛

١٤ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة مواصلة تعميم وإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في جميع أعمالها، ومواصلة تبادل الخبرات والدروس المستفادة في هذا الصدد، وتكثيف جهودها على جميع المستويات لكفالة مواصلة تقديم الدعم الفعال لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٥ - **تشجع** المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة تعزيز التنمية المستدامة في منطقة كل منها، بوسائل منها تشجيع التعلم من الأقران والتعاون معهم، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك الروابط الفعلية، حسب الاقتضاء، بين العمليات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية التي تهدف إلى النهوض بالتنمية المستدامة؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يركز بوجه خاص على الحالة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وتطبيقهما وتعزيزهما ويوصي بإجراءات محددة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في هذا الصدد؛

١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والسبعين في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، بنداً فرعياً عنوانه "صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك عن طريق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بالاستناد إلى جدول أعمال القرن ٢١".